

الدعوة لتعزيز وعي الإعلاميين بمفاهيم حقوق الإنسان وسن تشريعات تتفق والمعايير الدولية

الإنسان، وتملي على الحكومة والجهات الرسمية مسؤولية كبرى في الترويج والتعريف بمبادئ حقوق الإنسان.

وأكد المشاركون، ضرورة تمتع الإعلام بالاستقلالية والديمقراطية والشفافية، حتى يتمكن من تعزيز هدفه بنشر مفاهيم حقوق الإنسان ضمن رسائله المجتمعية.

وركزوا، على حريات الرأي والتعبير وتدفق المعلومات وامتلاك الوسائل الإعلامية للكافة بدون تمييز، بما يتضمن حق الأحزاب السياسية والجماعات العرقية والدينية والنقابية والنسوية والشبابية والطلابية كافة في امتلاك تلك الحريات.

ودعوا، إلى تبني ودعم الدعوة لإطلاق حرية تكوين منظمات حقوق الإنسان والتنظيمات النقابية والإعلامية والثقافية وكفالة استقلاليتها وديمقراطيتها وشفافيتها، وتشجيع إيجاد أطر عامة للتعاون والتشبيك فيما بينها على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأجمعوا، على ضرورة كفالة الحقوق الأساسية للإعلاميين والعاملين في المجال الثقافي الحكومي منه والخاص، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، باعتبارها من المتطلبات الأساسية لتفعيل عملهم من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ونادوا، بضرورة رفع كافة أشكال التمييز ضد المرأة في المؤسسات والأجهزة الإعلامية وحفظ كرامتها وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال، وفتح قناة للحوار المباشر بين نشطاء حقوق الإنسان وصناع القرار وواضعي السياسات في الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والثقافية، من أجل دعم حضور ثقافة حقوق الإنسان.

وطالبوا، بالعمل مع كل المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان من أجل ابتداء أساليب وطرق إدماج المؤسسات الإعلامية والثقافية وخاصة الإذاعة والتلفزيون في عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان بإنتاج أو رعاية مواد وبرامج داعمة لهذه الحقوق باللغات واللهجات المختلفة، مع مراعاة فروق الاستيعاب ومخاطبة كافة الشرائح من متعلمين وأميين وأطفال وشباب وشيوخ ورجال ونساء. ودعوا أجهزة الإعلام للتوسع في تناول قضايا المرأة والطفل والفئات المستضعفة والتنمية البشرية والإنسانية وغيرها من القضايا التي لا تثير حساسيات سياسية، وصياغة آلية عمل من القوى الوطنية السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، لتشجيع المؤسسات الرسمية على تبني وتنفيذ التوصيات الخاصة بها.

أما مديرة المراسلين في وكالة "وفا"، خلود عساف، فأكدت، أنه لم يتم الوصول إلى مرحلة التخصص الصحافي بعد، ولا يوجد هناك أي صحافي يكتب عن أي موضوع بدون فهم لمصطلحات حقوق الإنسان، الأمر الذي يستوجب تنظيم ورش متقدمة حول كيفية التعامل مع حقوق الإنسان، خصوصا في ظل انتهاك هذه الحقوق في فلسطين من قبل الاحتلال.

وعبر عساف، عن اعتقادها بصعوبة وجود صحافي يدافع عن حقوق غيره في الوقت الذي لا يمكنه في أن يدافع عن حقوقه. وقالت، إن هناك كثيراً من الانتهاكات التي تقع على أبناء الشعب الفلسطيني، ولا يوجد أي صحافي يستطيع تناولها، ذلك أن مهمته في هذه الحالة تستوجب الرجوع إلى سند قانوني.

وتابعت، "إن حالة الانقسام الداخلي، زادت من الانتهاك لحقوق الإنسان الفلسطيني، ويجب تعريف الصحافي بكيفية توثيق مثل هذه الانتهاكات، وصولاً إلى شخصية الصحافي القادر على رصد الانتهاكات الموثقة ضمن السند القانوني".

بدوره، اعتبر المدرب ماجد العاروري، القناعة والحس بحقوق الإنسان من أهم العناصر، باعتبار أن حقوق الإنسان هي من طبيعة الإنسان، وبالتالي ستصبح القدرة متوفرة على إدماج هذه المفاهيم.

وقدم العاروري، تعريفاً بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان من أجل الوصول إلى التنمية المجتمعية المنشودة، معتقداً أن هذه المعايير تتمثل بالكرامة والعدل والحرية والسلام، ويجب ربط هذه المفاهيم بعضها ببعض من أجل التوصل إلى السلام الذي يرتقي بالمجتمع وينمي.

وأجمع المشاركون في الورشة، على ضرورة تمكين الإعلام من لعب دور بارز في التوعية بالحقوق والواجبات ودعم قضايا حقوق الإنسان، وذلك من خلال تطوير قدرات الإعلاميين في هذا المجال. ورأوا، أن هناك ضرورة ملحة لتحتم تثقيف الصحافيين وإدارات التحرير بأهمية دور الإعلام في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الكثير من القضايا التي يتطرق إليها، واستخدام هذه الحقوق الأصلية في اللغة الإعلامية بمختلف الوسائل الإعلامية ليعكس الإعلام التنوع والتعددية في المجتمع والوعي المتقدم لحقوق الإنسان.

وعبروا، عن اعتقادهم أن مهمة تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، يجب أن تتم بشراكة وتنسيق تامين بين أجهزة الدولة والإعلام والمجتمع المدني والعاملين في مجالات إنتاج الثقافة والإبداع، باعتبار أن هذه المهمة تشكل حقا أصيلاً من حقوق

جنين - محمد بلاص: أوصى مشاركون في ورشة تدريبية نظمها مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، في رام الله، أمس، بضرورة تعزيز وعي الإعلاميين بمفاهيم حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تتفق والمعايير الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.

وشددوا على ضرورة تضمين المناهج الدراسية في كليات وأقسام ودوائر الإعلام والصحافة، لموضوعات حقوق الإنسان، وحثوا وسائل الإعلام على ضرورة أن تتناول قضايا حقوق الإنسان بتوسيع وتعزيز ودعم الصحافة الاستقصائية، وتحقيق استقلالية أجهزة الإعلام وتمتعها بالديمقراطية والشفافية، وكفالة الحقوق الأساسية للإعلاميين.

ونظمت هذه الورشة، بمشاركة مجموعة من الصحافيين ورجال الأمن في أقسام العلاقات العامة، وحملت عنوان "إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في الإعلام".

وتناول المشاركون، مواضيع ذات علاقة بحقوق الإنسان، حرية الصحافة وطبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقها، ومدى تأثير الإعلام على القيم الثقافية المجتمعية.

وقال مركز "شمس"، الدكتور عمر رحال، إن أهمية هذه الورشة تكمن في الدفع باتجاه تشجيع نمط صحافة متخصصة في مجال حقوق الإنسان، لأهميتها في العمل الإعلامي، وإبراز تقارير جيدة خالية من الأخطاء التي من الممكن أن يقع بها البعض.

وأضاف، إن الهدف من الورشة، يكمن في تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في الإعلام بمختلف أشكاله، وذلك بسبب التأثير القوي للإعلام في الثقافة المجتمعية وعملية الوعي.

واعتبر، أن عملية التوعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإعلام، وخاصة فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والتي ينطلق منها أي إعلامي.

وتابع رحال، إنه من الملاحظ وجود نقص على مستوى التغطية في الوكالات الإخبارية لمثل هذه الندوات والمؤتمرات التي تهتم بالتوعية والإرشاد في مجال حقوق الإنسان.

من جهته قال نقيب المحامين، المحامي حسين شبانة، "إننا يجب أن نكون متمكنين داخليا للحفاظ على هذه الحقوق، خصوصا وأن المواطن يشكل عنواننا وكرامته من كرامتنا، وإن لم تكن كرامته فمن غير الممكن أن تكون هناك حقوق أو حريات".

وشدد، على ضرورة وجود إعلاميين قادرين على رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني .